AS

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/924
S/1999/475
26 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البندان ٣٦ و ٦٤ من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول عن طريق العنف

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص بيان مؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ أدلى به ممثل رسمي لوزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن مسألة تسوية الأزمة في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها، في أسرع وقت ممكن، بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٣٦ و ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. لافروف


260499 260499 99-11906

المرفق

بيان أدلى به ممثل رسمي لوزارة خارجية الاتحاد الروسي

يتابع الاتحاد الروسي على نحو ثابت السياسة التي اختطها السيد ب. ن. يلتسين، رئيس الاتحاد الروسي، من أجل التوصل في أبكر وقت إلى تحقيق تسوية سياسية لأزمة كوسوفو على أساس عادل وطويل الأجل. ويوجه هذا العمل من خلال عدة قنوات - تتراوح من الاتصالات الثنائية الرفيعة المستوى وبعثات الوساطة إلى نشاط واسع النطاق في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتنشيط قدرات المنظمات الدولية التي يتمتع الاتحاد الروسي بعضويتها من أجل إرساء سلام في البلقان.

وهناك موقع رئيسي في هذه العملية تحتله منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تم في إطارها طيلة ربع القرن الماضي وضع صكوك خاصة للتعاون في حالات الأزمات. ومن بين هذه الصكوك آلية المشاورات والتعاون فيما يتعلق بالنشاط العسكري غير المعتاد، التي تتوخاها وثيقة فيينا لعام ١٩٩٤، وقد وضعتها بيلاروس موضع التنفيذ بالفعل فيما يتصل بالعدوان الذي ترتكبه منظمة حلف شمال الأطلسي في البلقان. وفي حين أن الاتحاد الروسي يثني على هذه الخطوة التي اتخذتها منسك ويؤيدها، فإنه من جانبه بعث باستفسارات رسمية إلى البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وفقا لآلية المشاورات والتعاون فيما يتعلق بحالات الطوارئ التي اعتُمدت في الجلسة الأولى لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في برلين في عام ١٩٩١. وهذه الاستفسارات تذكر، على وجه الخصوص، الانتهاك المكشوف والصارخ وغير المتوقف الذي ترتكبه بلدان حلف شمال الأطلسي لسبعة على الأقل من المبادئ الأساسية العشرة للعلاقات الدولية التي أرستها وثيقة هلسنكي النهائية. وهي تشتمل على مبادئ المساواة السيادية واحترام الحقوق الملازمة للسيادة؛ والامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها؛ والسلامة الإقليمية للدول؛ وتسوية المنازعات بالطرق السلمية؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ واحترام حقوق الإنسان؛ والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي يفرضها القانون الدولي.

والواقع، لا يمكن تقديم أي تبرير في إطار القانون الدولي للضربات التي توجهها منظمة حلف شمال الأطلسي. وإن الاتحاد الروسي يعتبر الإجراءات القسرية الموجهة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي يتم الاضطلاع بها بالتحايل على قواعد القانون الدولي الآمرة والمعترف بها عموما، عدوانا تترتب عواقب على المسؤولية عنه. وإن الاستشهادات التي يوردها ممثلو منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الأعضاء في التحالف من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مثل "التدخل بغرض تجنب كارثة إنسانية" و "مقاومة سياسة الإبادة الجماعية" وما إلى ذلك، تتسم بالتكلف، وإن أي تحليل جدي يكشف فورا عدم وجود علاقة بينها وبين القواعد القانونية وممارسة العلاقات الدولية، ناهيك عن ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات والالتزامات في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن مجرى الأحداث في يوغوسلافيا منذ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩ دل على أن الأعمال العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي هي التي تسببت بالفعل في الكارثة الإنسانية الراهنة وخلقت في البلقان حالة طوارئ بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى. وإن الاتحاد الروسي يطالب بأن تتوقف منظمة حلف شمال الأطلسي، وتتذكر التزاماتها، والقيم السلوكية والأخلاقية والديمقراطية التي اتفقنا جميعا على احترامها والتقيد بها بوصفها أسس بناء أوروبا جديدة في القرن الحادي والعشرين، تتمتع بالسلام والديمقراطية والرخاء وخالية من أي حدود. وإننا نأمل أن يقدم المخاطَبون، في غضون موعد الـ ٤٨ ساعة النهائي المتوخى في آلية برلين، ردا ملائما. ونعتقد أن هذا الاستفسار سيمنح أعضاء التحالف فرصة لإعادة النظر في إجراءاتهم والرجوع في ممارساتهم إلى التقيد بقواعد القانون الدولي ومبادئه.

إن إطلاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لآلية البعد الإنساني في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ يُفترض أن توفر دافعا سياسيا كبيرا في نفس الاتجاه. فوفقا للوثيقة النهائية لاجتماع فيينا لممثلي الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٨٦، أرسل الاتحاد الروسي إلى البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بيانا وطلبا للمعلومات فيما يتعلق بالانتهاكات المستفحلة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك للالتزامات الإنسانية التي تنبع من القرارات والاتفاقات التي اعتُمدت ضمن إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا/ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ترتكبها منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الأعضاء فيها والموظفون الرسميون والعسكريون في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أحداث قيام طائرة مقاتلة تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بتدمير قطار للركاب في ١٢ نيسان/أبريل وقافلتين من اللاجئين الألبان في ١٤ نيسان/أبريل، مما أدى إلى وفاة عشرات الأشخاص. وهذه الأحداث، مثلها في ذلك مثل ضربات منظمة حلف شمال الأطلسي الموجهة عمدا إلى أهداف يوجد فيها مدنيون، تنطوي على انتهاك فاضح للمادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه". وإن الحجج التي يسوقها التحالف بشأن الضحايا البشرية بوصفها "ضررا جانبيا لا يمكن تجنبه" غير مقبولة، ومضحكة ولا أخلاقية. فمن يضع في منظمة حلف شمال الأطلسي حدود هذا "الضرر الجانبي"؟، وهل توجد بالنسبة للتحالف حدود على الإطلاق؟

والاستفسارات تشير إلى صكوك دولية محددة وتبيِّن أن الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي انتهكتها نتيجة لأعمال منها التدمير المنتظم للمدن والمراكز السكانية والمساكن المدنية اليوغوسلافية، وتدمير مواقع أسباب المعيشة والمواقع الاقتصادية والبيئية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومن شأن ذلك كله أن يؤدي إلى انهيار كامل لكل الحياة في يوغوسلافيا، وإلى مزيد من المعاناة بالنسبة للسكان، وفي المقام الأول الشيوخ والنساء والأطفال. وفي الوقت ذاته، يجري تدمير الأساس المادي والظروف المادية لعودة اللاجئين والمشردين إلى أماكن إقامتهم الدائمة، ومع ذلك فإن حل مشكلة اللاجئين هو ما يعلنون أنه من أهداف التحالف الرئيسية.

إن دعوة زعماء بعض دول التحالف إلى عزل قيادة يوغوسلافيا المنتخبة على نحو مشروع من السلطة هي دعوة غير قانونية ومثيرة للعصيان إلى حد بعيد. أما تغطية وسائط الإعلام في دول منظمة حلف شمال الأطلسي للأحداث الجارية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فهي من جانب واحد ومتحيزة، والضرر الذي يوجـّه إلى ذلك البلد يجري تجاوزه بصمت أو يقلل من شأنه إلى الحد الأدنى. وفي الوقت نفسه، تدمر وتزال على نحو منتظم أجهزة بث الإذاعة والتلفزيون في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية انتهاكا للحق في حرية تلقّي المعلومات ونشرها.

وأخيرا، وهذا ما يسبب قلقا خاصا، فإن الدعوة العدائية التي تطلقها الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي لتصعيد الأعمال العسكرية والمضي إلى "نتيجة ظافرة" تشكّل انتهاكا صارخا للفقرة ١ من المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على ما يلي: "تحظر قانونا أية دعاية للحرب".

وعلى أساس هذه الوقائع، وكذلك الاتفاق الذي تم التوصل إليه في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مستوى القمة، أي بمشاركة رؤساء دول وحكومات بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، بأن يتحمل أولئك الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي مسؤولية شخصية عن هذه الأعمال، طلب الاتحاد الروسي معلومات عن المسؤولية التي تحملها وسيتحملها الأشخاص الذين يشتركون على نحو مباشر أو غير مباشر في الانتهاكات المذكورة أعلاه. إننا ننتظر من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي أن تقدم تقديراتها للإصابات المدنية التي وقعت نتيجة لأعمال التحالف، والضرر الذي لحق باقتصاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونود أن نعرف أيضا نوع التدابير التي تعتزم أن تتخذها الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، ومتى ستتخذها، لوقف وتصحيح الانتهاك المكشوف الفاضح والمتواصل للالتزامات التي أخذتها على عاتقها، وكيف تخطط للتعويض عن الأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية التي لحقت بيوغوسلافيا ومواطنيها، بعد أن تتوقف الأعمال العسكرية ضد هذه الدولة ذات السيادة العضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إننا نذكر مرة أخرى ما يلي: أن أزمة كوسوفو، كأي حالة مماثلة أخرى، لا يمكن أن تحل بأساليب استعمال القوة. فالعنف يولد العنف. ولا يمكن تحقيق سلام دائم وعادل في القرن الحادي والعشرين إلا بالطرق السلمية، من خلال عمل سياسي ودبلوماسي صبور، دؤوب، ومطول إذا لزم الأمر. وهذا هو هدف السياسة الخارجية للاتحاد الروسي، وإننا ندعو جميع الدول الأعضاء الأخرى في المجتمع الدولي إلى تأييده.

- - - - -